

والحماية الاجتماعية على الجهود التي بذلها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانونين المسجلين في جدول أعمال هذه الجلسة. وبناء على قرار ندوة الرؤساء القاضي بمناقشة المشروعين دفعة واحدة، لوحدة الموضوع، أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروعين معا. تفضل معالي الوزير، تفضلوا.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم أمام حضراتكم مشروع قانون رقم 43.21 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 القاضي بإنشاء مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، واللذان حظيا بالصادقة عليها بالإجماع من لدن السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، عقب الاجتماع المنعقد صبيحة يوم الجمعة 24 دجنبر 2021.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا تخفى عليكم المكانة التي تحتلها مؤسستي الشيخ زايد ابن سلطان والشيخ خليفة بن زايد داخل المنظومة الصحية الوطنية، باعتبارها مكونان أساسيان من مكونات العرض الصحي ببلادنا، ومدى مساهمتها الفعالة منذ إحداثها في الرفع من جودة الخدمات الصحية وتطوير التكوين والبحث العلمي في الميدان الطبي، علاوة على تعاونها الوثيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وخاصة في الميدان الاجتماعي والإنساني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أبان الإطار القانوني المؤطر للمؤسستين عن بعض مظاهر المحدودية فيما يتعلق بنظام الحكامة، فضلا عن عدم تضمنه لمقتضيات تخص القطاع، افتتاح المؤسستين على ميادين صحية جديدة، الأمر الذي بات معه من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للمؤسستين، في اتجاه افتتاحهما على ميادين صحية جديدة وتقوية وتعزيز نظام الحكامة بهما، بغية تمكينهما من أداء الأدوار المنوطة بهما على الوجه الأمثل، بما ينعكس إيجابا على تدعيم المنظومة الصحية الوطنية، وهي الغاية المنشودة من وراء إعداد مشروع القانونين المعروضين عليكم قصد التصويت عليهما.

لذا، سنعرض عليكم مضمون مشروع القانونين، من خلال النقاط الأساسية التالية:

محضر الجلسة رقم 021

التاريخ: الثلاثاء 23 جادى الأولى 1443هـ (28 ديسمبر 2021م)
الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: واحد وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الواحد والعشرين مساء؛ ثم ثلاث دقائق ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
2. مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يخص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانونين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير الصحة

وتجاوبكم الكبير مع النصوص التشريعية المتعلقة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، والشكر موصول كذلك، إلى كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وقفنا الله جميعا لخدمة الصالح العام بما يرجع بالنفع على صحة المواطنين والمواطنات المغاربة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم أو تسليم التقرير.. وزع التقرير.
والآن نفتح باب المناقشة حول المشروعين دفعة واحدة.
تفضل، نقطة نظام؟
تفضل، شوف رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل (نقطة نظام):

عمليا احنا في جلسة تشريعية، إما يتقدم التقرير يا إما يتوزع علينا.

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي اللي قلت، كما أظن السيد المستشار، هاذ الشي اللي قلت دبا، أنا قلت يا إما تتدخل المقررة يتقدم التقرير ديالها يا إما يتوزع.
ماشي مشكل، السيد المستشار، غيتوزع حالا نعم أ السي.. تفضل غادي يتوزع، ما كاين حتى مشكل، مرحبا.
الآن نفتح باب المناقشة حول المشروعين دفعة واحدة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تسلمو ولا تقدمو، الإخوان؟ تقدموه؟ تسلموه؟ شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تسلمو؟
نمشيو وحدة بوحدة، تم الاتفاق مرحبا.. إذن يتسلمو المداخلات الإخوان، متفقين؟
شكرا.

إذن ننتقل الآن للتصويت، ونبدأ بالتصويت.

تفضل السيد الرئيس، تفضل نعم أسي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

الفريق الاستقلالي يقترح أو يفضل أن يقدم المشروع في إطار المناقشة طبعاً.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس، تفضلو، تفضلو، هذا اختيار إما تسلمو إما يتقروا.. ما كاين حتى مشكل.
تفضل السيد الرئيس.

- النقطة الأولى: وتتمثل في الافتتاح على ميادين صحية جديدة، لاسيما في مجال الأدوية والصيدلة، من خلال منح محمة جديدة للمؤسستين تسمح لهما، من خلال شركات تحدتها أو تساهم فيها، بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وكذا تحقيق أهداف المؤسستين؛

- النقطة الثانية: وتتعلق بنسخ كل إشارة صريحة إلى مصطلح مستشفى في جميع مواد القوانين، مع نسخ أحكام الباب الثالث المتعلق باختصاصات ومهام مدير المستشفى، على اعتبار أن المؤسستين ابتداء من 14 غشت 2014، أصبحتا مؤهلتان لإنشاء فئات أخرى من المؤسسات والمراكز التابعة لهما، غير مؤسسة العلاج، وإنشاء مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي في المجال الطبي وشبه الطبي وإنشاء مراكز للتكوين أو البحث؛

- النقطة الثالثة: وتخص إدخال تعديلات على نمط الحكامة بهدف إضفاء نجاعة ومرونة أكثر في التدبير، وتتمحور حول ما يلي:

- أولاً، إسناد مهام رئاسة كل مؤسسة وتسييرها إلى رئيس مدير عام، يساعده في أداء مهامه مدير منتدب و كاتب عام؛
- ثانياً، خفض وثيرة اجتماع مجلس إدارة كل مؤسسة إلى مرة واحدة في السنة على الأقل، بدل مرة كل ست أشهر، مع نسخ الأحكام المتعلقة بكيفية تداول هذا المجلس وإحالة تحديدها إلى النظام الداخلي للمجلس؛
- ثالثاً، تحويل مجلس الإدارة إمكانية تفويض بعض سلطه إلى الرئيس المدير العام وفتح الإمكانية لأعضائه لتعيين ممثلين عنهم في أعمال المجلس المذكور، مع حذف التنافي القائم بين العضوية في المجلس الإداري وممارسة أي وظيفة إدارية داخل المؤسسة أو داخل المؤسسات والمراكز التابعة لها.

- النقطة الرابعة: تعزيز وتنويع الموارد المالية بعائدات المشاركة في رأسال الشركات، وكذا العائدات المتأتية من تقديم الخدمات وتسويق نتائج الأبحاث والدراسات والأعمال التي تقوم بها المؤسسات والمراكز التابعة للمؤسستين.

تلكم، السيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، أبرز المضامين المسطرة في مشروع القانونين المعروضين عليكم قصد التصويت عليها.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أتقدم بخالص الشكر للسيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة، وأشهد بمجهوداتكم وسعة صدركم واهتمامكم الكبير وعطائكم المتميز لمناقشتكم للمشروعين بحس عال من الجدية والمسؤولية وتعاونكم المتمر

الكلمة، الفريق اللي ما بغاش ياخذ الكلمة له ذلك، ولكن يوزع علينا فالجلسة، كايينة الأهمزة، كايين الإمكانيات باش يكون موزع...

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم،

ما كايين حتى شي حد يخس من العمل ديال المستشارين، واحنا هنا كنقدرو القيمة ديال المستشارين، والقيمة ديال الدور ديال هاذ الغرفة هاذي، ولكن الدور ديالي أنا اللي كسيري الجلسة، أنا عندي بروتوكول وهو تطبيق القرارات ديال المكتب وديال ندوة الرؤساء، وعندي هنا التدخل بالدفائق، كل وقت لكل فريق فريق على حدة، ولكن القرار اللي اخذتو لجنة الرؤساء وهو يتوزع، واش توزع دبا أو توزع قبل فقط، أما باش نبخسو، احنا جايين هنا باش نشتغلو السيد المستشار، ما كنظنشي شي أخ هنا مشا ترشح وباش يجي لهاذا المجلس الموقر باش يضيع وقتو، احنا جايين هنا باش نعطيو وقتنا للمصلحة العامة.

إذن مادام الإخوان، الكل ممثلين فندوة الرؤساء، القرار اللي اخذوا هو هذا، أنا قريرت القرار السيد المستشار اللي كيدير فندوة الرؤساء، ما اجتهدش، ما جتوش من راسي فقط، أنا غير بلغتكم، هاذ الشي اللي كايين. دبا نعاودو من الأول، الإخوان واش تتدخلو كاملين؟ ولا يتوزع؟ احنا عندنا الوقت ديالنا كامل السيد المستشار، كامل نبقاو حتى لصباح. ندوة الرؤساء قالت يتوزعو التدخلات، هاذ الشي اللي تقال، هاذ الشي عندي أنا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحتي لي ندوة الرؤساء حسمت في هذا الموضوع، وأعطت الصلاحية الكاملة لرؤساء الفرق أو للفرق، إن هي أرادت أن تتدخل فلها ذلك، وإن أرادت أن لا تتدخل وتسلم التدخل مكتوب لها ذلك، احنا فخرية.

اليوم، الفريق الاستقلالي أراد أن يتدخل، وربما فالتشريعات المقبلة، له ليتدخل أو لا يتدخل، هناك كيبقى الإقتراح ديالو والاختيار ديالو. ندوة الرؤساء لم نحسم فيها، وراه كانوا الإخوة كلهم حاضرين. إذن بقي الاختيار اللي بغا يتدخل، يتدخل.. العفو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

اسمح لي السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، نقطة نظام؟

المستشار السيد محمد البكوري:

إلى كان شي فريق يقدم المشروع، احنا غنقدموه كذلك..

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا، هاذ الشي اللي قلنا فالبداية يا الإخوان، اعطينا الاختيار للفرق السيد الرئيس. تفضل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

اتفقنا في ندوة الرؤساء بأن المداخلات غتعطى مكتوبة، لكن هاذ أسميتو منين غادي تقراو، خاصنا كلشي غادي يقراو المداخلات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن فندوة الرؤساء جميع الفرق ممثلين فيها، سوى إلى ما كانوش حاضرين.

نكمل الأخ، السيد المستشار، نكمل، أنا خايد الكلمة السيد المستشار، نكمل من بعد خذ الكلمة، مرحبا. تتفاعل مع الأخ من بعد نعطيك الكلمة، ما كايين حتى شي مشكل السيد المستشار، مرحبا.

كايين المكتب، كايينة ندوة الرؤساء، الاجتماع ديال نهار الإثنين درناه في المكتب، من بعد كان اليوم الندوة ديال الرؤساء، ندوة الرؤساء ممثلين فيها جميع الفرق والمجموعات، حتى غير المنتسبين للمجموعات فيها، القرار اللي كياخذوه أنا كنفذ كل ما قرره المكتب وندوة الرؤساء، ليس لي اجتهاد فقط. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكحيل (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

هاذا المجلس راه برلمان، والبرلمان هو فالحكومة كايين واحد النوع من التكامل والتوازن، إلى بغينا نخترمو نفسنا كؤسسة، هاذ الطريقة باش كنشغلوا راه ما فيباش التقدير ديال المؤسسة، مقارنة مع الغرفة الأولى، الحكومة إلى اخذت الكلمة، المجلس خاصو ياخذ الكلمة.

لذلك، رجاء أن تقدر أعمالنا، كلنا عندنا التزامات، ولكن كلنا ممثلين ديال الأمة، عمليا عندما نتحدث عن "وزع" في الجلسة، لأن الجلسة تشريعية، من التقرير إلى كلمة الحكومة إلى مداخلات الفرق، التجاوز غيبقى دائما غتولي عادة، وغنبقاو ونسمعو أن هاذ المجلس ما كيدير والو، وغنبقاو نسمعو فالإعلام أن واحد العدد ديال الناس تبخس عمل هاذ المجلس.

لذلك، يجب علينا كاستشارين أن نعطي قيمة للعمل التشريعي، كلنا عندنا وقتنا وكلنا عندنا التزاماتنا، ولكن هنا جينا باش نشرعو وباش نديرو الأمور بحذا فيرها.

لذلك، عندما يقال "وزع"، أن يوزع في الجلسة، وعندما توزع

للمنظومة الصحية من خلال خلق بنى صحية حديثة وتأهيلها وتجهيزها لضمان عرض صحي كاف وإعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة للأطر العاملة بها ولؤمساتها، الشيء الذي عمدت إلى الشروع فيه من خلال هذين المشروعين المعروفين على لجنتنا الموقرة واللذان يكتسيان أهمية بالغة لكونهما سيساهمان في دعم وتعزيز المنظومة الصحية ببلادنا، التي هي في حاجة ماسة إلى مثل هذه المؤسسات التي لها تجربة مهمة في المجال الصحي وتقدم خدمات طبية وعلاجية في مختلف التخصصات، إضافة إلى كونها تتوفر على كفاءات مهمة، كما أن لها دور مهم في التكوين وتطوير البحث العلمي في مجال علوم الصحة عموماً.

واعتباراً للدور المهم لهاتين المؤسساتين، وانسجاماً مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وما يتطلبه من توفير خدمات صحية لفئات عريضة من المواطنين والمواطنات، فإن مراجعة الإطار القانوني المنظم لكل منها، باتت تفرض نفسها حتى تتمكن المؤسسات من القيام بالدور الأمثل المنوط بهما كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، بشكل يمكنها من التعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات الاستشفائية الجامعية والهيئات المهنية في جميع المجالات، ولا سيما في المجال الاجتماعي، من خلال تمكين الفئات الاجتماعية الهشة من الاستفادة من خدماتها على قدم المساواة مع الفئات الاجتماعية الأخرى بتوفير خدمات طبية على مستوى عالٍ في مختلف التخصصات.

كما أن تمكينها عبر هذا النص من تأسيس شركات ومساهمتها فيها سيمكن من رفع مواردها المالية، مما سيؤدي إلى تحسين الخدمات التي تقوم بها المؤسساتين، سواء فيما يخص التكوين أو التطبيب أو على مستوى البحث العلمي، وهذا هو الأهم بالنسبة إلينا.

إن هذين المشروعين سيمكنان - لا محالة - من تجاوز أعطاب كثيرة تعيق عمل المؤسساتين، سواء فيما يخص التدبير الإداري والمالي، مما سيمكن من تسهيل مجموعة من التدابير الإدارية والمالية بشكل يضمن الفعالية والنجاعة والسرعة، كما سيمكن من تجاوز القيود التي تواجه هاتين المؤسساتين بتوسيع مجال تدخلها وتوسيع الخدمات الطبية التي تقدمانها.

واعتباراً لما سبق، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بطبيعة الحال سنصوت بالإيجاب على هذين المشروعين، خاصة أمام شروع بلادنا في تنزيل البنات الأولى لورش الحماية الاجتماعية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.
الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحمار المربط:

السيد الرئيس المحترم،
السيدة الوزير المحترم،

تفضل. بغيتي تدخل؟ تفضل.

إذن اسمح لي أنا الأخ دبال، نمشيو بالترتيب دابا، الكلمة، ولكن الكلمة بالترتيب، دبا اتفقنا بلي غيتدخلو، السيد عندو الحرية دبا، حتى هو خدا القرار دبالو باش غيتدخل، إذن كمشي بالترتيب اللي عندي هنا.

عندي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، فحدود 16 دقيقة، حقاش احنا مشينا في الأول بلي غيتوزع، مادام دبا بغيتو تدخلو، السيد الرئيس من حقو، اخذ نقطة نظام حتى أنا غادي ندخل، نقول ليه لا؟ لا واش نقول ليه لا السيد رئيس الفريق؟ إلى بغا هو يخليه يدوز قدامو مرحبا، أنتوما عارفين الإخوة، عنكم تجربة أكثر مني، أنا كظن، أنا يلاه جيت جديد، كنعطق هاذ الشيء اللي كين وصافي، مرحبا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، ومشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، كما وافق عليها مجلس النواب، وقد سارعنا بمعية فرق الأغلبية إلى استعجال مناقشة هذين المشروعين نظراً لاستشعارهم بأهميتها، بغرض تسريع الآليات التشريعية لهته المؤسسة الاستشفائية التي جاء إحداثها في سياق خاص وبمبادرة من ملكين، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه وصاحب السمو الراحل زايد ابن سلطان، كهريون وفاء وإخلاص للأخوة التي تجمع البلدين والملكين والشعبين.

وتعزيزاً لهذا المنحى ولهذه الأخوة، تم إحداث مؤسسة الشيخ خليفة بمدينة الدار البيضاء.

السيد الوزير المحترم،

تابعنا عرضكم المهم والذي بسطتم من خلاله الإطار العام لهذين المشروعين ودواعي وأهداف تنزيلها، وهي أهداف ودواعي تنسجم مع التوجه الحكومي الراي إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية الوطنية وإصلاحها وتعزيزها بما يكفل خدمات صحية قريبة وحديثة وسريعة تتماشى مع تطلعات المواطن وتنسجم مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية.

إننا نعتبر أن نجاح ورش الحماية الاجتماعية لن يتأتى إلا بإصلاح شامل

ومعالجة الاختلالات الهيكلية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في محامها والرفع من فعاليتها.
وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاماً مع مواقفنا الهادفة دائماً إلى تعزيز المنظومة الصحية والرقى بها وفتح المجال أمام الاستثمار بهذا القطاع لتجويده وتحسين خدماته المقدمة للمواطنين والمواطنات، فإننا نصوت مع هذا المشروع بالإيجاب.
وشكراً على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.
الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زياد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

التدخل ديالي ما غيختلفش على التدخلات ديال الإخوان، ولكن غادي نكون كذلك مختصر، لأنه هذا قانون اللي جات به الحكومة، هو قانون كيتعلق بمراجعة القانون ديال منشآت مؤسسة الشيخ زايد والشيخ خليفة، بطبيعة الحال هاذ المؤسساتين كانوا كيشغلوا، اللي كانت كيساهمو فالمنظومة الصحية، وبطبيعة الحال كان اشغلوا فالقطاع الخاص وجعلو من القطاع الخاص يكون قاطرة للتنمية، سواء علمية أو لا فيما يخص الأخذ بالمبادرات الصحية والبحث العلمي والتكوين المستمر إلى غير ذلك.

فهاذ المؤسساتين باش يمكن لهم يشغلوا، بطبيعة الحال كان خصهم واحد الإطار قانوني جديد، باش يمكن لهم يفسحو المجال للعمل ديالهم، سواء من ناحية إنشاء كليات طبية خاصة، سواء فيما يخص البحث العلمي، سواء فيما يخص حتى بصنع الأدوية اللي هوما محتاجة بلادنا بها، إلى غير ذلك.

فهاذ الظروف القانونية الجديدة، كنجعلنا بأن هاذ المؤسساتين يغيرو القانون ديالهم اللي احنا بصدد النقاش ديالو.

بطبيعة الحال هاذ الموارد اللي غتكون، هي غتكون أساساً في مراقبة الحكامة الجيدة وبطبيعة الحال خصها تكون استثمارات داخل هاذ المنشآت الصحية، اللي غادي يستافدو منها جميع المغاربة وغادي تكون كذلك قاطرة للتنمية، سواء علمية كما قلت، صحية، ولكن أي استثمار ما غيكون إلا داخل هاذ المنشأة، باش تكون ساهمت في تزويد بعض المناطق النائية من تحمل العبء ديال الضعف ديال القطاع الصحي في بعض الجهات اللي غادي تكون هي هاذ المؤسسات غادي يمكن لها تشتغل فهاذ الإطار.

وفي هاذ التوجه، احنا في فريق الوحدة والتعادلية، وافقنا باش نغيرو..

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وتجدر الإشارة أن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ساهمت في مجموعة من المشاريع ببلادنا أهمها مستشفى خليفة بن زايد الذي تمت مراعاة اعتبارات كثيرة عند إنشائه، ليكون علامة مميزة في تقديم الخدمات العلاجية على مستوى دول شمال إفريقيا، حيث تم تأهيل طاقم المستشفى وتدريبه على أكل وجه، مع الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة والتجهيزات المتطورة لغرف العمليات وغرف المرضى، ويعمل المستشفى بشراكة مع جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء.

وتتميز هذه المؤسسة بجودة وسلامة الخدمات الطبية، وذلك طبقاً للمعايير الدولية، حيث يتبع مستشفى الشيخ خليفة مجموعة من الإجراءات فيما يخص الجودة وتدبير المخاطر، هذه الإجراءات تشكل أولوية بالنسبة لكافة الموظفين والأطباء، من أجل إتمام مهمته الثلاثية المتمثلة في العلاج، التكوين، والبحث، وانخرط مستشفى الشيخ خليفة ضمن عملية التحسين المستمر للجودة من أجل الحصول على رخص دولية، هذا المطلب، يهم كل الأنشطة التي يقوم بها المستشفى.

ومن جهة أخرى، تمكن الإجراءات التي يعتمدها المستشفى من إعطاء أهمية بالغة للمريض، من أجل التكفل به في أحسن الظروف، من خلال توفير شروط الاستقبال واستمرارية العلاج والوقاية من الحوادث والإخبار واحترام حقوق المريض والوقاية والاستماع إلى المريض، وهذا النهج ترسخه الإجراءات والبروتوكولات التي تمت صياغتها مسبقاً، والتي تخص تكوين الموظفين، التكفل بالمرضى وقياس وتقييم النتائج بشكل مستمر.

غير أن الحاجة أصبحت ملحة لمراجعة الإطار القانوني لمؤسسة الشيخ خليفة بن زايد حتى تتمكن من الاضطلاع الأمثل بالدور المنوط بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، فقد تم إعداد هذا المشروع لإعادة النظر في المهام المخولة لهذه المؤسسة وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكامتها بشكل يتوخى المرونة في الإدارة والتدبير والسرعة في اتخاذ القرار، إضافة إلى تجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي، ضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار المتجلية في وثيرة اجتماع مجلس إدارة المؤسسة وكيفية تداوله وسيره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن تنزيل المشروع سيسمح للمؤسسة من خلال شركات تحديثها أو تساهم فيها بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسة

مناقشة مشروعين من الأهمية بمكان، مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر بـ 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان؛ ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، كما وافق عليها مجلس النواب في 14 يوليوز 2021.

وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز مواقفنا وتصوراتنا حولها من زاوية المعارضة المسؤولة والمواطنة والبناء، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، لابد من التنويه والإشادة بالنقاش المسؤول والهادئ الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة المشروعين.

والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على تجاوبه وتفاعله مع استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين. وتبدو أهمية المشروعين جلية من خلال تصويت أعضاء اللجنة الحاضرين وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بالإجماع عليها.

السيد الرئيس المحترم،

إن المشروعين يستهدفان توسيع صلاحيات ومهام المؤسساتيتين الصحييتين الشيخ زايد ابن سلطان والشيخ خليفة بن زايد، عبر السماح لهما بإحداث الشركات أو المساهمة فيها، وضمان انفتاحهما على مجالات صحية جديدة.

كما يميز المشروعين للمؤسساتيتين ممارسة كل نشاط يهدف إلى تطوير وخدمة وتعزيز المنظومة الصحية الوطنية، ويستهدفان كذلك تتميم وتغيير مجموعة من المقترضات ذات الصلة بتجاوز إشكاليات محدودية النقط للتدبير الإداري والمالي للمؤسساتيتين، ووضع حد لبطء اتخاذ القرارات من خلال تحسين أداء مجلسي إدارتهما، مما يضمن حكمة المؤسساتيتين وتوخي المرونة في الإدارة والتدبير.

السيد الرئيس المحترم،

اعتبارا لأهمية المؤسساتيتين في المنظومة الصحية الوطنية، واستحضارا للسياق الوطني المستمد من المشروع في تنزيل الورش المجتمعي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية وضمان انخراط المؤسساتيتين في هذه الدينامية التي تعرفها بلادنا، كان لزاما مراجعة الإطار القانوني المنظم لهما، كما يمكنها من تحسين خدماتها الطبية المقدمة في مختلف التخصصات والرفع من أدائها في التكوين الجامعي في العلوم الصحية والمساهمة في تطوير البحث العلمي في مجال الطب.

باش هاذ المؤسساتيتين يكون عندهم قانون جديد اللي يسمح لهم يديرو هاذ العمل.

كما أن في إطار النقاش اللي كان فاللجنة، واللي كان هو نقاش صادق وبناء من طرف المتدخلين ديال أعضاء اللجنة، ولا بالنسبة كذلك للسيد الوزير المحترم، كنا قننا ببعض الملاحظات اللي هي أساسا تركز على نقطة واحدة هي التعيين ديال مجلس الإدارة، وكنا نبينا الحكومة فهاذ الإطار، بأنه راه وزير الصحة خصو يكون عضو مباشرة في المجلس الإداري، وخصو يكون مكتوب وليس لأن.. منين كنشوفو القانون كيقول يعين رئيس المجلس الإداري، يعين من 10 حتى لـ 15 عضو في المجلس الإدارة، ولكن ما كيقولش الصفة مباشرة، بأن وزير الصحة راه غادي يكون عضو في مجلس الإدارة مباشرة، نبينا لهاذ القضية، واحنا كنعلمو عليها، علاش؟ لأنه التتبع ديال النزاهة ديال هاذ المؤسساتيتين والتسيير ديالها بواحد النوع ديال الحكامة واحترامها مع ضوابط الدولة، لابد أن يكون وزير الصحة داخل هاذ المجلس الإداري، فالسيد الوزير كان وعدنا بأنه مباشرة تيكو داخل مجلس المستشارين، ولكن لحذا أن يكون مكتوبا حتى يكون هذا حق مضمون ومكفول للحكومة.

كما أن كان هاذ المؤسسة، سواء الشيخ زايد أو الشيخ خليفة، فقامو بأعمال ولاسيما فالوقت اللي كان عرف فيها المغرب أزمة ديال هاذ الوباء، فكانو ساهمو بشكل فعال وبشكل كذلك أساسي، باش يمكن لينا بتكون عندنا واحد التوازنات فيما يخص الأماكن ديال الاستشفاء اللي كان عند المواطنين.

ولهذا فاحنا في فريق الوحدة والتعدلية، هذا ما سجلناه داخل اللجنة، وتغنى بأنه هاذ المؤسساتيتين يشغلان لصالح البلاد والعباد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، المعارضة حتى هي بغات تاخذ الكلمة، تفضلو. ملي ولت الأغلبية ما بغاتش.. تفضلو، تفضل، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تعمدت ناخذ الكلمة دياي من المكان دياي، لأن مادام هذيك المنصة مازال ما تصلحاش، راه ما غاديش نطلعو ليا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في إطار

تسمع التدخل ديال الإخوان، ياك هاذ الشي اللي قلتو؟ قلتو يا إما يتسلم، يا إما تتدخلو، واحنا مجلس محترم وكشفي، وخص الحكومة تصنت للإخوان، باغيين تديرو تعديل حكومي ولا أشنو فالبلالصة؟ ما يمكنش..

لا، السيد الوزير العلاقات مع البرلمان ما كاينش حتى هو؟ عرفت، مع من نهضو دبا؟ خصنا الإخوان نحبسو حتى يجي، نرفعو الجلسة ولا تأجلوها؟ أنا ما عندنيش مشكل، ولكن دبا نسايرو الأمور تزيد للقدام، ولكن احنا ما عندناش مشكل.

المجلس سيد أمره، باش تبدلو المستوى أنتوما إلى مستوى طالع ديالنا احنا، الحمد لله، المستشارين، ما كنجبدو لا هنا نقاشر ولا كراطات ولا مولاي بيه، إلى بغيتو مرحبا، مرحبا، اللي درتوها أنا مرحبا، أنا منكم أفذ ما تطلبونه، قولو لي أش ندير دبا فهاذ..؟ والله العظيم ما عرفتش أنا، دبا تقريبا 22 عام وأنا هنا، ما عرفتش هاذ الفريق أشنو كاين.. لا خليه، خلي الميكرو.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الوزير، عندو عذر قاهر.

السيد رئيس الجلسة:

ما قلناش مشكل، ولكن وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاينش، حتى هوما بجوج، إذن أشنو هو فهاذ الإطار أش كيوقع؟ أنا ما فهمتش، نرفعو الجلسة؟ لا، والله إلى ما عارفش، فيدوني أنتوما، أفيدوني باللغة ديال النظام.. والله ما عرفتش أش ندير أنا.. لا ما عرفتش، وإلى بغيت نديرها أنا في الأول، بغينا ندوزو..

لا، لا، لا تدخلتو أنتوما منين كان السيد الوزير، دبا الكلمة للناس يتدخلو والحكومة ما كايناش، هوما اللي يقولو أشنو باغيين يديرو السادة الإخوان، بكل صراحة.. لا، لا، لا، ما تسكنش بكل صراحة، حنكم كاين، دبا الإخوان.. دبا الكلمة.. تفضل السيد الرئيس، هوما اللي يقولو القرار دياهم أش يديرو.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

مادام القبة فارغة من الحكومة، احنا كنبطبو رفع الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام البار:

يسر السيد الرئيس، يسر.

السيد رئيس الجلسة:

يسرنا في الأول، كنا غادي نيسرو، في الأول كنا ميسرين، بعد ندوة الرؤساء كانت ميسرة، ساليما، ولكن دبا الإخوان عندهم حق، اللي غياخذ قرار نتبعهم، أما التيسير احنا اللي كنييسرو.. إذن نرفعو الجلسة حتى تجي الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

بقدر ما نمخن في الفريق الحركي، مضامين أهداف هذين المشروعين، نتطلع إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يؤسس للعدالة الصحية المجالية المنشودة، فلم يعد مقبولاً لا تتركز البنيات الاستشفائية والموارد البشرية في مجالات أو سمحات أو أقاليم بعينها، ولم يعد منطقياً في مغرب 2022، أن تظل المناطق القروية والجبلية رهينة القوافل الطبية الموسمية ومستوصفات تفتقر إلى أبسط التجهيزات الطبية والأدوية والتخصصات..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

حبس، حتى يجي الوزير، على حقاش ما كاين لا وزير العلاقات مع البرلمان، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

أنا غادي نقرأ على الإخوان، أنا سالييت السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، ومن باب الموضوعية والواقعية التي تميز دائماً موقفنا في الفريق الحركي، سنصوت إيجاباً على هذين المشروعين. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

نعطيو الكلمة للفريق الاشتراكي، ولكن حتى يكون حاضر معنا على الأقل وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاينش الوزير الذي يعنيه الأمر، فين هي الحكومة؟ فين المعارضة؟ شفتكم ساكتين المعارضة، فين المعارضة؟ فين الحكومة؟ الأغلبية.

كل شي من حقو يتدخل دبا، هوما كانو كمعارضة باغيين يسايرو الأمور، ولكن منين الأغلبية غير منسجمة باغية تدير، كل شي من حقو يتدخل، ولكن دبا عندنا إشكال قانوني، دبا ما كاينش.. ماشي مشكل عندنا، دبا كاين إشكال، بغينا غير مخاطب اللي غادي نهضو معاه ما كاينش، شكون اللي كيمثل الحكومة دبا هنا فالجلسة؟ ما فهمتش أنا فهاذ (le vide juridique) أشنو غادي نديرو؟

ندويو مع بعضيتنا؟ خص الحكومة اللي تسمع، يا إما الوزير، يا إما على الأقل وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاين حتى شي حد هنا، وهذا من العبث كنظن، هذا يخص على الأقل يكون حد اللي كيمثل هنا الحكومة، لا طارئ، ولكن كاين العلاقات مع البرلمان على الأقل يكون، ما يمكنش.

السادة المستشارين،

احنا ما عندناش مشكل مع طارئ، ولكن على الأقل يكون الوزير مع العلاقات مع البرلمان، ما غيمكنش احنا نهضو مع بعضيتنا، خص الحكومة

وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

(1) فريق الأصالة والمعاصرة:

أ- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون 21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)

رفعت الجلسة لخمس دقائق حتى تهي الحكومة، نشوفو.

رفعت الجلسة.

(استئناف الجلسة بعد تسع دقائق)

السيد رئيس الجلسة:

ياالله الإخوان، كنا وصلنا نسايرو الأمور، أ السادة الإخوان، ولكن ماشي مشكل، طارئ للسيد وزير الصحة، إذن معذور، إذن الإخوان سايرو الأمور، الله يخليكم، كنظن المجلس سيد أمره، إلى بغيتو نكملو المداخلات أو ندوزو للتصويت على القوانين؟ اللي قلتو نديرها، ما مدخلينش الإخوان، إذن سايرو الأمور أ الإخوان. وننتقل للتصويت على مواد المشروعين.

ونبدأ بالتصويت على مواد مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير.. الإخوان الله يخليكم، الإخوان، الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414، المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 شتنبر 1993).. الإخوان الله يخليكم، المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.

وننتقل للتصويت على مواد مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير

على مستوى دول شمال إفريقيا، حيث تم تأهيل طاقم المستشفى وتدريبه على أكمل وجه، مع الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة والتجهيزات المتطورة لغرف العمليات وغرف المرضى، ويعمل المستشفى بشراكة مع جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء.

وتتميز هذه المؤسسة بجودة وسلامة الخدمات الطبية وذلك طبقا للمعايير الدولية، حيث يتبع مستشفى الشيخ خليفة مجموعة من الإجراءات فيما يخص الجودة وتدبير المخاطر، هذه الإجراءات تشكل أولوية بالنسبة لكافة الموظفين والأطباء، من أجل إتمام مهمته الثلاثية المتمثلة في: العلاج، التكوين، والبحث.

وانخرط مستشفى الشيخ خليفة ضمن عملية التحسين المستمر للجودة من أجل الحصول على رخص دولية، هذا المطلب يهم كل الأنشطة التي يقوم بها المستشفى.

ومن جهة أخرى، تمكن الإجراءات التي يعتمدها المستشفى من إعطاء أهمية بالغة للمريض من أجل التكفل به في أحسن الظروف، من خلال توفير شروط الاستقبال، واستمرارية العلاج، والوقاية من الحوادث، والإخبار، واحترام حقوق المريض، والوقاية، والاستماع إلى المريض، وهذا النهج ترسخه الإجراءات والبروتوكولات التي تمت صياغتها مسبقا، والتي تخص تكوين الموظفين، التكفل بالمرضى، وقياس وتقييم النتائج بشكل مستمر.

غير أن الحاجة أصبحت ملحة لمراجعة الإطار القانوني لمؤسسة "الشيخ خليفة ابن زايد" حتى تتمكن من الاضطلاع الأمثل بالدور المنوط بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، فقد تم إعداد هذا المشروع لإعادة النظر في المهام المخولة لهذه المؤسسة وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكومتها بشكل يتوخى المرونة في الإدارة والتدبير والسرعة في اتخاذ القرار، إضافة إلى تجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي، وضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار المتجلية في وثيرة اجتماع مجلس إدارة المؤسسة وكيفية تداوله وسيره.

إن تنزيل المشروع سيسمح للمؤسسة من خلال شركات تحدتها أو تساهم فيها بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسة ومعالجة الاختلالات الهيكلية قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في محامها والرفع من فعاليتها.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة وانسجاما مع مواقفنا الهادفة دائما إلى تعزيز المنظومة الصحية والرقى بها وفتح المجال أمام الاستثمار بهذا القطاع لتجويده وتحسين خدماته المقدمة للمواطنين، فإننا نصوت مع هذا المشروع بالإيجاب.

وشكرا.

المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.

ويأتي هذا المشروع قانون في إطار تطوير المنظومة القانونية المرتبطة بهته المؤسسة حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المنوط بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكومتها لتجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي وضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار.

خاصة وأن هته المؤسسة تعتبر من المؤسسات الداعمة للمنظومة الصحية الوطنية، خاصة في ظل تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المواطنين والمواطنات، انسجاما مع الرعاية السامية للملك محمد السادس نصره الله التي يحف بها المواطنين المغاربة من كل الفئات، وذلك من خلال تقديم خدمات طبية من مستوى عال في مختلف التخصصات، وفي التكوين الجامعي في علوم الصحة بشكل عام، وتطوير البحث العلمي في مجال الطب، وكذا في التعاون مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمؤسسات الاستشفائية الجامعية والهيئات المهنية في جميع الميادين ولاسيما في الميدان الاجتماعي.

وهذه مناسبة لتثمين الدور الريادي لمؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان التي لعبت دورا طلائعيا في مجالات مختلفة، أهمها مجال الصحة حيث ساهمت في تعزيز المنظومة الصحية ببلادنا وقدمت خدمات جليلة للمواطنين وساهمت في تطوير قطاع الصحة، تجسيدا لعمق العلاقات الأخوية الراسخة بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والمملكة المغربية. وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة ومن منطلق حرصنا الشديد على إنجاح ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا وما يتطلبه ذلك من تحديث مؤسساتي وتشريعي لمجموعة من النصوص الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة، فإننا نصوت بالإيجاب على كل ماجاء به مشروع قانون 43.21.

وشكرا.

ب- مشروع مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة و المعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وتجدد الإشارة أن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ساهمت في مجموعة من المشاريع ببلادنا أهمها مستشفى خليفة بن زايد الذي تمت مراعاة اعتبارات كثيرة عند إنشائه ليكون علامة مميزة في تقديم الخدمات العلاجية

2) فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجب مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجب مؤسسة خليفة بن زايد.

ويأتي هذان المشروعان في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد، بتاريخ 29 يوليوز 2018، والذي جاء فيه: "... وحتى يكون الأثر مباشرا وملموسا، فإتي أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية: ... تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ برنامج التغطية الصحية، بموازاة مع إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الوطنية للصحة التي تعرف تفاوتات صارخة، وضعفا في التدبير...".

السيد الرئيس،

يهدف مشروع القانون موضوع الدراسة والمناقشة إلى تعزيز مكانة المركزين الاستشفائيين "الشيخ زايد ابن سلطان" و"خليفة بن زايد" وتقوية أدوارهما وجودة خدماتهما الصحية، وذلك من خلال:

- افتتاحهما على ميادين صحية جديدة؛

- المساهمة في خدمة المنظومة الصحية الوطنية؛

- تعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسات؛ وتطوير الموارد المالية للمؤسسات.

ليس من شك من أن اعتماد هذان مشروع القانونين، بمضامينها الإيجابية، من شأنه أي يعزز من مكانة المؤسسات الاستشفائيتين وتجويد خدماتهما الصحية، وتأهيل العرض الاستشفائي والمنظومة الصحية الوطنية ككل.

السيد الرئيس،

انطلاقا من الأهمية المحورية لقطاع الصحة، وحجم الانتظارات المعقودة على ورش تعميم التغطية الصحية، ورهانات تقوية البنيات التحتية الصحية وتجويد الخدمات الاستشفائية، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشروع القانونين.

3) المستشارة السيدة لبنى علوي باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل

بالمغرب:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمشروع قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجب مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجب مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذين المؤسساتين الاستشفائيتين وعلى الدور الذي قامت به على امتداد ثلاثة عقود، سواء من خلال تعزيز العرض الصحي ببلادنا وتجويده أو من خلال مساهمتها في التأطير والتكوين وتطوير البحث العلمي.

كما نتمنى أيضا تحيين الإطار القانوني المنظم لهذين المؤسساتين الاستشفائيتين من خلال مقتضيات وتعديلات جديدة من شأنها تعزيز حكامته تديرها، ومعالجة بعض مظاهر القصور المرتبطة بضعف التنسيق والتكامل في المهام، لاسيما في ظل التحولات التي عرفها هذا المجال.

السيد الوزير المحترم،

لقد أعطت بلادنا أهمية كبيرة لقطاع الصحة، سواء من خلال الخطب الملكية أو من خلال البرامج الحكومية، حيث ارتفعت الميزانية المخصصة لهذا القطاع على مدى العقدين الماضيين بنسبة مهمة، غير أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق النسبة المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية، أي بين 10 و12 في المائة من الميزانية العامة.

كما أن حجم الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، لاسيما في ظل جائحة كورونا يدعو إلى ضرورة الإسراع بالنهوض بهذا القطاع من خلال دعم البنيات التحتية بمستشفيات القرب، سواء من خلال توفير الموارد البشرية الضرورية المتخصصة أو من خلال توفير المعدات الطبية وشبه الطبية من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية، التي ينبغي أن تبقى فضاءات للتكوين ولتطوير البحث العلمي وإجراء العمليات المعقدة.

وبهذه المناسبة، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن أجل ضمان استفادة مختلف الفئات والشرائح على قدم المساواة من الخدمات الصحية، ندعو إلى:

✓ عدالة مجالية في توزيع الأطر والبنيات التحتية الصحية، مع

تمكين الأطر الصحية من نظام أساسي منصف وعادل ومحفز

بالشراكة مع النقابات الصحية؛

✓ فتح باب التباري على مناصب المسؤولية، بدءا بمنصب الكاتب

- ✓ دعم البحث العلمي والتكنولوجي الموجه لهذا القطاع، وتقوية القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية الوطنية والمعدات الطبية؛
 - ✓ الإسراع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وعدم اختصاره في تعميم التغطية الصحية فقط؛
 - ✓ توسيع وعاء التعويض عن الأدوية باهظة الثمن لبعض الأمراض المزمنة، وتوسيع نطاق التأمين.
- وفي الختام، نؤكد على تصويتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالإيجاب على مشروع القانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، وعلى مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.
- والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- العام والمفتش العام، مع إنصاف كل الفئات العاملة بالقطاع؛
- ✓ معالجة بعض مظاهر الفوضى والاختلال الذي تعرفه بعض المستشفيات من قبيل المستشفى الإقليمي مولاي عبد الله بالمحمدية والمستشفى الإقليمي بجrada؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وضعية موظفي قطاع التشغيل الذين تم إلحاقهم قسرا بوزارة الصحة والسماح لهم باختيار القطاع الأنسب؛
- ✓ افتتاح التعاضديات وإخراج مشروع قانون مدونة التعاضد المحاصر بهذه الغرفة منذ 2016؛
- ✓ تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها، ومن هنا نحذر من اعتماد التوظيف بالتعاقد على غرار ما حصل في قطاع التعليم، مما أدخل البلد في إشكالية حقيقية بقبلة موقوتة، و استيعاب الخصاص المسجل على مستوى الأطر الطبية والتمريضية من خلال استيعاب خريجي المعاهد التابعة لوزارة الصحة، ناهيك عن خريجي معاهد الصحة بالقطاع الخاص؛